كإحدى المدارس التي تنظر من أجل الهيمنة العسكرية الاميركية ، بينما يمكن اعتبار بعض المفكرين ، أمثال جورج بول ، ممثلين للمدرسة التي تؤمن بدبلوماسية الدولار وهي التي يعرفها البعض بمدرسة « الانتداب الدولي » (٤١) . ويعرف البعض الاخر التيار الفكري الذي ينتمي اليه جورج بول بمدرسة « الليبرالية الدولية » أو « ما فوق القومية » ، لانها تتعدى النظرة القومية وترى ان العالم سائر نحو تعاون أكبر وتعتبر العلاقة بين العالم الثالث والعالم المصنع محورا رئيسيا للعمل . وينتمي كل من بريجنسكي وروكفلر الى هذا التيار ، وهما اللذان شكلا اللجنة الثلاثية في عام ١٩٧٣ . وقد انتقد هذا التيار دبلوماسية كيسنجر لانها أهملت العلاقة مع العالم الثالث والحلفاء التقليديين في محاولتها للتوصل الى سياسة إنفراج مع الاتحاد السوفياتي والصين (٤٢) .

وقد حدث صراع داخل مجلس العلاقات الخارجية ، الذي يعتبر من أهم المؤسسات الخاصة التي تساهم في صياغة السياسة الخارجية الاميركية ، بين المدرسة « الليبرالية الدولية » والمدرسة « الواقعية » التي ينتمي إليها كيسنجر ، والتي تنظر إلى العالم من خلال ميزان القوى السائد وتؤمن باستعمال القوة العسكرية ؛ وكان بريجنسكي يؤمن بأن هذه المدرسة الواقعية ليست مؤهلة لمواجهة عالم متغير بهذه الدرجة ، وقد سيطرت النظرة « الليبرالية الدولية » أو « اللاقومية » على أعمال المجلس في منتصف السبعينات (٤٣) .

كما انعكس الصراع الدائر بين التيارين ، العسكري والتجاري حول وجود حل للقضية الفلسطينية في إطار البحث عن الإسلوب الافضل للحفاظ على المصالح الاميركية في المنطقة ، وتعتبر دراسة مؤسسة بروكينجز (٤٤) ومقالات جورج بول (٤٥) محاولات من قبل التيار « التجاري » لايجاد حل للقضية الفلسطينية . وقد انتقد كل من التيارين ، ولاسباب مختلفة ، دبلوماسية كيسنجر « الواقعية » في الشرق الاوسط ، خصوصاً بسبب افتقارها لاستراتيجية واضحة واعتمادها المكثف على التكتيك الدبلوماسي الذي يعرفه زبيغنيو بريجنسكي بـ « البهلوانية » (٤٦) .

كما برز خلاف بين المجموعتين حول موضوع استعمال القوة العسكرية للسيطرة على منابع النفط في منطقة الخليج ، وهو موضوع سنتناوله فيما بعد .

ومن الجدير بالذكر ان الافراد الذين يمثلون التيار التجاري في فترة تاريخية معينة قد يوافقون بسهولة على الانضمام الى المنطق العسكري عندما لا تلبي أساليبهم الاقتصادية اهدافهم ، وعندما يقتنعون بأن اسلوب الحرب لا يهدد مصالحهم بل يدعمها ، كما كان عليه الحال بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن من الصعب ان يحدث عكس ذلك ؛ فالافراد الذين ينتمون الى وزارة الدفاع وشركات الاسلحة يتطلبون مبررا دائما لوجود مؤسساتهم وازدهارها وقليلاً ما يجدون مبررا أفضل من « خوض الحروب » .

ويختلف المحللون في تقييماتهم لمدى اهمية تأثير ثورة إيران وأزمة افغانستان على مجرى السياسة الخارجية الاميركية ؛ فالبعض منهم يعتقد أن الحدثين هما السبب الوحيد وراء التغير الطارىء على السياسة الاميركية في الوقت الحاضر ، وهذا ما تحاول المؤسسة الحاكمة في